

## كل القديم من خطط الإصلاح الاقتصادي حقق نتائج عكسية

«الشال»: الإدارة العامة عادت إلى سياسات الانفلات المالي مع أول ارتفاع مؤقت لأسعار النفط

سوق النفط عبر التاريخ تؤكد أنه غير مستقر وغير مؤتمن حتى لو دام رواجه بضع سنوات



بنحو 1.311 مليار دينار كويتي (69.4% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي مدخرات تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 88.1% مقارنة بنحو 83.3%. بينما انخفضت بند المستحق من بنوك بنحو 96.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 24%. ووصولاً إلى نحو 306.1 مليون دينار كويتي (14.7% من إجمالي الموجودات). مقارنة مع نحو 402.9 مليون دينار كويتي (21% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 18.2%. أي نحو 68.1 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017، حين بلغ بنحو 374.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.9% مليون دينار كويتي لل فترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالطلاق، بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.3%. ووصولاً إلى نحو 22.4 مليون دينار كويتي

في حين سجلت الموارد المالية بـ 15.75 مليارات دينار كويتي (19.8% من إجمالي الموجودات). وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمة 154.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 9.4% لتصل إلى نحو 1.807 مليار دينار كويتي، مقارنة بـ نحو 1.652 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وحققت ارتفاعاً بلغ نحو 177.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 10.9% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017. حين بلغت نحو 1.629 مليار دينار كويتي. وببلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87% مقارنة بـ 86.2%.

مقارنة بـ نحو 20.9 مليون دينار كويتي، وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بـ نحو 3.98 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.7%. وصولاً إلى نحو 49.63 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 45.65 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بـ نحو 4.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 39.2 مليون دينار كويتي مقارنة بـ نحو 34.8 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند إيرادات استثمارات بـ نحو 0.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.9 مليون دينار كويتي مقارنة بـ نحو 3 مليون دينار كويتي.

نلاحظ في الجدول التالى ملخصاً

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية قد ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 7.8% مقارنة بنحو 7.1%، وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.04% مقارنة مع نحو 0.97%. وكذلك ارتفع العائد على معدل رأس المال البنك (ROC) إلى نحو 20%، مقارنة

بنحو 17.4% وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 16.58 قents مقارنة بنحو 14.42 قents، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 10.8 مرة، مقارنة مع نحو 12.8 مرة (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 15%. مقابل انخفاض سعر السهم السوقى بنسبة 3.6% عن مستواها فى نهاية سبتمبر 2017. وببلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة مع 1 مرة فى للفترة نفسها من العام السابق.

### الاداء الأسبوعى لبورصة الكويت

كان اداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضى مختلطًا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 427.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمة 3.1 نقطة ونسبة 0.7% عن إقبال الأسبوع الماضى، وارتفع بنحو 40.8 نقطة أي ما يعادل 10.5% عن إقبال نهاية عام 2017.

فيما ارتفع مؤشر بورصة الكويت بنسبة 1.7% ووصل إلى نحو 14.42 قents، فيما ارتفع مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 10.8 مرة، مقارنة مع نحو 12.8مرة (أى تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 15%. مقابل انخفاض سعر السهم السوقى بنسبة 3.6% عن مستواها فى نهاية سبتمبر 2017. وببلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9مرة مقارنة مع 1مرة فى للفترة نفسها من العام السابق.

### الاداء الأسبوعى لبورصة الكويت

كان اداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضى مختلطًا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 427.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمة 3.1 نقطة ونسبة 0.7% عن إقبال الأسبوع الماضى، وارتفع بنحو 40.8 نقطة أي ما يعادل 10.5% عن إقبال نهاية عام 2017.

**١.٧ مليار دينار... إيرادات الكويت النفطية المتوقعة تحقيقها خلال نوفمبر الماضي**

حققت 20% من شركاته على  
82.3% من سيولته، بينما اكتفت  
17.7% من شركاته بحوالي 80%  
من سيولته، ولا يأس من التذكير  
بأن ضعف سيولة شركاته كان  
العامل الأساسي في تصنيفها  
 ضمن السوق الرئيسي. وهو  
تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع  
سيولة أي شركة ضعفه.  
**سوق المزادات:**  
وتحظى بحوالي 23 ألف دينار  
كويتي فقط أو نحو 0.008%  
من سيولة البورصة، وذلك  
أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف  
الأساس هو إعطاء تلك الشركات  
نافذة متقللة ل السيولة حتى وإن  
لم يتحقق لاي منها تداول سوى  
على فترات متباينة، ومن الممكن  
أن تشهد علامة منقرضة في قيمة  
تداولاته بين الحين والأخر.  
**KIB نتائج بنك**  
أعلن بنك KIB نتائج أعماله  
للشهر التسعة الأولى من العام  
الحالي، وأشارت هذه النتائج  
إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد  
خصم الخسائر) بلغ نحو  
15.56 مليون دينار كويتي.

فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية بـ 1.7% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 8.8% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة، أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر نوفمبر 2018، فقد كان كالتالي:

السوق الأول	السوق الثاني	السوق الثالث
حظلي بنحو 202 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 70.9% من سيولة البورصة، وضممه حظلت 50% من شركاته على نحو 82.6% من سيولته، ونحو 58.6% من كامل سيولة البورصة، بينما حظلت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 17.4% من سيولته، ويبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالٍ، حيث حظلت 7 شركات ضئلة على نحو 78% من سيولته.	وتحظى بنحو 82.8 مليون دينار كويتي أو نحو 29.1% من	

لشهر نوفمبر نحو 16.8 مليون دينار كويتي (17 يوم عمل)، اي بارتفاع بنحو 24.4% عن معدل تلك القيمة لشهر أكتوبر البالغ 13.5 مليون دينار كويتي (23 يوم عمل). ويبلغ حجم السيولة للشهور الأحد عشر الأولى من العام الجاري (اي في 223 يوم عمل) نحو 3.554 مليون دينار كويتي بمعدل لقيمة التداول اليومي محدود 15.9 مليون دينار كويتي، وتقلل منخفضة وفائدة نحو 30.5%. بينما ما قورنت بمستوى ذلك المعدل للكامل عام 2017 البالغ نحو 22.9 مليون دينار كويتي، وقادحة ايضاً نحو 33.8%. إذا فورت بنفس الفترة من العام القائمة حين بلغ معدل الشهور الأحد عشر الأولى نحو 24.1 مليون دينار كويتي، ولازالت توجهات السيولة متذبذبة العام تشير إلى ان نصف الشركات للدرجة لم تحصل سوى على 1.6% فقط من تلك السيولة. ضمنها 50 شركة حظلت بحوالي 0.2% فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون ارتفاعاً يفوق 1%.

الرقم	البيان	البيان	نوع البيانات	موعد النتائج	البيان	الرقم
٩٦	٢٠١٧	%	٢٠١٨/١١/٢١	٢٠١٨/١١/٢٩	٢٠١٨/١١/٣٠	١
٢٥	٤٢٩.٧	٠.٥	٣١٥.٣	٣١٧.٨	٢٠١٨/١١/٣٠	٢
١٣.٠	١٩٣.٤	٢.٣	٢١٣.٧	٢١٨.٦	٢٠١٨/١١/٣٠	٣
٣٤.٧	٣٧٣.٣	(١.٨)	٣١٥.٠	٣٠٣.٧	٢٠١٨/١١/٣٠	٤
٣.٤	١٨٩.٩	١.٧	١٩٣.١	١٩٦.٤	٢٠١٨/١١/٣٠	٥
١٥.٤	٢٣٧.٦	٣.٣	٢٦٥.٧	٢٧٤.١	٢٠١٨/١١/٣٠	٦
(٩.٦)	٣٣١.٩	٣.٤	٢٩٩.٦	٢٩٩.٥	٢٠١٨/١١/٣٠	٧
(٣.٣)	٢٩٩.٩	١.١	٢٨٦.٩	٢٩٠.٠	٢٠١٨/١١/٣٠	٨
١٥.٧	١,٤٠١.١	٠.٩	١,٦٠٦.٣	١,٦٢١.٣	٢٠١٨/١١/٣٠	٩
١٦.٢	٤٣٠.٢	٠.٨	٤٩٦.٣	٥٠٠.١	٢٠١٨/١١/٣٠	١٠
٩.٦	١٢٢.٧	(٠.٦)	١٢٣.٤	١٢٢.٧	٢٠١٨/١١/٣٠	١١
٤.٥	٣٣٤.٢	(١٣.٥)	٢٩٢.٩	٢٤٤.٨	٢٠١٨/١١/٣٠	١٢
(١٣.٦)	١٢٣.٣	١.٠	١٠٥.٣	١٠٦.٣	٢٠١٨/١١/٣٠	١٣
(٥٦.٤)	٧٤٦.٥	(٣.٣)	٤٩١.٤	٤٧٥.٠	٢٠١٨/١١/٣٠	١٤
٠.٥	٤٤.٤	١.٦	٤٣.٩	٤٤.٦	٢٠١٨/١١/٣٠	١٥
(٢٣.١)	٢٤٠.٨	(٣.١)	١٩١.١	١٨٥.١	٢٠١٨/١١/٣٠	١٦
١٢.٩	٨٠.٦	(٧.١)	٧٣.٦	٦٨.٤	٢٠١٨/١١/٣٠	١٧
(٢٤.٢)	٤٦٩.٩	٠.٠	٣٥٦.٤	٣٥٦.٤	٢٠١٨/١١/٣٠	١٨
(٩.٧)	١٧٤.٦	٠.٠	١٣٧.٧	١٣٧.٧	٢٠١٨/١١/٣٠	١٩
٣.٥	٥٢.٨	(٧.٠)	٥٨.٣	٥٤.١	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٠
(١٢.٤)	١٥٨.١	(٢.١)	١٤١.٥	١٣٨.٥	٢٠١٨/١١/٣٠	٢١
(٣.٨)	٩٢.١	١.٨	٨٧.٠	٨٨.٦	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٢
(٢٢.٥)	١٦٣.٢	٠.٩	١٢٥.٤	١٢٦.٤	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٣
(١٥.٦)	٢٨٢.١	١.٣	٢٣٥.٣	٢٣٨.١	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٤
(٧.٣)	١,٤٢٩.٤	(٠.٦)	١,٣٣٢.٥	١,٣١٤.٤	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٥
(١٢.٠)	١٩٦.٣	٠.٨	١٧٣.٦	١٧٤.٥	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٦
٨.٠	١٣٤.٠	١.٨	١٤٢.١	١٤٤.٧	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٧
(٢٣.٤)	٧٠٨.٥	٠.٠	٥٤٢.٧	٥٤٢.٧	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٨
(١١.٧)	١٦٧.٥	(٠.٨)	١٤٩.١	١٤٧.٩	٢٠١٨/١١/٣٠	٢٩
(١١.٠)	١٩٨.١	٠.٥	١٧٦.٥	١٧٦.٤	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٠
(٢٥.٥)	٨١٦.٥	(٠.٥)	٦١٥.٢	٦١٢.٠	٢٠١٨/١١/٣٠	٣١
١٦.٤	٣,١١٢.٥	١.٨	٣,٥٦١.٥	٣,٦٢٤.٠	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٢
١٤.٢	٦١٦.٥	٣.٢	٦٨١.٦	٧٠٣.٣	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٣
١٥٥.٣	١١.٣	٢.٥	٢٨.٣	٢٨.٩	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٤
١٢.٥	٩٩١.١	٢.١	١,٠٦٧.٢	١,١١٦.٣	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٥
(١١.٨)	١٩٠.٨	٩.١	١٥٤.٢	١٦٣.٣	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٦
(٤٥.٤)	٧٠.١	(١.٣)	٣٨.٩	٣٨.٣	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٧
٨.٩	٤٢١.٤	٠.٧	٤٥٦.٤	٤٥٨.٨	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٨
(١٦.٧)	٣٧٥.٥	٠.٠	٣١٢.٥	٣١٢.٥	٢٠١٨/١١/٣٠	٣٩
(١٨.٦)	٣١٢.٦	(٤.٤)	٢٧٤.٢	٢٦٢.١	٢٠١٨/١١/٣٠	٤٠
(٢٤.٥)	٥٨٨.٦	(٧.١)	٤٧٨.٣	٤٤٤.٤	٢٠١٨/١١/٣٠	٤١
(١١.٣)	٢٣٠.٢	(١.٨)	٢٠٦.٥	٢٠٤.٢	٢٠١٨/١١/٣٠	٤٢
١٥.٥	٣٨٧.٥	٠.٧	٤٢٤.٧	٤٢٧.٨	٢٠١٨/١١/٣٠	٤٣

**بنك KIB نتائج  
يحقق 15.56  
مليون دينار صافي  
أرباح للشهور  
التسعة الأولى من  
العام الحالي**

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن كل خطط الإصلاح الثاني والاقتصادي، بدءاً من ستينيات القرن الفائت وحتى رؤية «كويت جديدة» الحالية، أجمعت على تبني هدف أساسي، وهو خفض ترتيبجي مبرمج للتبعية كلّاً من المالية العامة والاقتصاد، للنقطة. كلّ الخديم من الخطط دون استثناء واحد، حقق نتائج عكسية، والرؤية الجديدة، بعد استعراض إداء السنوات القليلة الفائتة، سائرة في نفس الطريق، وكما ذكرنا منذ بدء نشر تقرير «الشال» قبل بضعة عقود، وحتى تقرير الأسبوع قبل الفائت، وكما ورد أيضاً في تقرير ديموان المحاسبية، عادت الإدارة العامة إلى سياسات الإنفلات المالي مع أول ارتفاع مؤقت لأسعار النفط، ولابد من معرفة بضعة حقائق حول تاريخ حركة سوق النفط، أو لاها أنه سوق غير مستقر وغير موثق، حتى لو دام رواجه بعض سنوات، والرسم البياني الراافق يعرض لحركة أسعاره على مدى عقد من الزمن، الحقيقة الثانية، هي أن أخطر سلبياته تتحقق في زمن رواج سوقه، حيث إنفلات السياسة المالية يؤدي إلى فقدان الاقتصاد تنافسيته، وتبعيته وتبغية المالية العامة للنقط تتعمق مصحوبة بارتفاع خطر لأسعار الأصول المحلية - عقار وأسهم بما يرفع تكلفة إنتاج أي سلعة أو خدمة، وللتوضيح عن التخشم، تتضخم النفقات الجارية لاسترضاء الناس، ويتجذر الهدر والفساد، الحقيقة الثالثة، هي أن إيرادات حلبة 2010-2014 انفتكر، بينما لن تتكرر بذميتها

الحقيقة وقروها. وليس في الأفق المنظور مجال لتحقيقها بمستواها الإسمى، حتى مع أقصى ارتفاع ممكن لمستوى إنتاج النفط.

في 20 يناير 2016، بلغ سعر برميل النفط الكويتي 19.14 دولار أمريكي، وكانت ساعة اصطدام الاقتصاد والمالية العامة بالحائط الفرب من أي وقت مضى، وربما أقرب مماحدث في تسعينيات وستينيات القرن الفائت. حينها كانت دعوات الإصلاح في أوجها، بعدها عادت الأسعار ارتفاعها، احياناً يجهود بذلك للتحكم في جانب العرض مثل اتفاق «أوبك» والدول خارجها، وأحياناً لأسباب جوسياسية مثل أزمات وحرروب في دول نفطية، أو تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بمحصار النفط الإيراني، كلها جمعوا أسباب اصطناعية تقضي الاستدامة، وفي كل الأحوال، لا يمكن إستمرارها نتيجة تفوق الموقف التفاوضي لدول الاستهلاك، أو حتى تفوقها التكتولوجي. ولعل لهم، هو التذكير بأنه مع اول ارتفاع في أسعار النفط، بما تناقض الإدارية العامة في الكويت على شراء الود السياسي، إما بالتسامح مع الهدر والفساد مصلحة الكبار، أو بالطالبة بمشروعات شعبوية مثل القاء العبر المكر والتسامح مع الفروض وزيادات في الأجور، والتخل يعترف أن الدولة سوف تعجز قريباً عن مواجهة احتياجات 400 الف شاب وشابة قادرمن إلى سوق العمل قبل نهاية رؤية «كويت جديدة» في عام 2035. ولعل في انخفاض أسعار النفط الكويتي مؤخراً، من مستوى 83.57